العلاقات الخليجية– الأردنية والسيناريوهات المحتملة

د. مريم سلطان لوتاه*

مستخلص:

تقدم العلاقات الأردنية – الخليجية نموذجاً للعلاقات التعاونية العربية، سواء لاتسامها بالاستمرارية منذ استقلال دول الخليج العربي وحتى المرحلة الراهنة، أو لتعدد جوانب ذلك التعاون ومستوياته، أو لثباتها رغم ما شهده الوطن العربي من أزمات، وتداعياتها على العلاقات العربية – العربية.

هذه الطبيعة الخاصة للعلاقات الخليجية – الأردنية تستدعي البحث والتحليل للوقوف على مرتكزات هذه العلاقة التعاونية، بغرض تعزيزها لما فيه مصلحة الطرفين من جهة، وتدعيم الأمن والاستقرار على المستوى العربي من جهة ثانية.

وقد تناولت العديد من الكتابات العلاقات الخليجية – الأردنية، أو العلاقات الأردنية بكل طرف خليجي على حده، وطرحت العديد من التساؤلات حول القواسم المشتركة التي تربط الأردن بدول الخليج العربي، وأهم مجالات التعاون الخليجي – الأردني ومستوياته، وهل يقدم التقارب الخليجي والأردني ضمانة كافية للأمن والاستقرار لكلا الطرفين.

وقد حاولت الدراسة بحث وتحليل العلاقات الخليجية – الأردنية، من خلال الإجابة على تلك التساؤلات وخلصت إلى التأكيد على أهمية الروابط والقواسم المشتركة، بالإضافة إلى التقارب النظمي، والتوافق المصلحي في تدعيم العلاقات التعاونية الخليجية الأردنية.

كما حاولت استشراف مستقبل هذه العلاقة في ظل التحديات الراهنة والمحتملة، طارحة السيناريوهات التالية: سيناريو الاتفاق، سيناريو الفتور والافتراق، سيناريو تعزيز وتوسيع دائرة الاتفاق.

ورغم احتمالية حدوث أي من هذه السيناريوهات بناء على ما تعتمد عليه من حجج، إلا أن السيناريو الثالث يعد الأكثر احتمالاً، لاعتبارين أساسيين وهما:

1) ***صمود هذه العلاقة لفترة طويلة نسبياً.***
2) ***عظم التحديات المشتركة في المرحلة الراهنة واحتمال استمرارها، مما يرجح هذا السيناريو بدرجة أكبر.***

مقدمة:

* أستاذ مشارك قسم العلوم السياسية ، جامعة الامارات .

ترتبط دول الخليج العربي والأردن بعلاقات متينة تأخذ أطراً ومستويات متعددة، وتقدم نموذجاً للعلاقات التعاونية العربية، سواء لاتسامها بالاستمرارية منذ استقلال دول الخليج العربي وحتى المرحلة الراهنة، أو لتعدد جوانب ذلك التعاون ومستوياته، أو لثباتها رغم ما شهده الوطن العربي من أزمات، وتداعياتها على العلاقات العربية – العربية.

هذه الطبيعة الخاصة للعلاقات الخليجية – الأردنية تستدعي البحث والتحليل للوقوف على مرتكزات هذه العلاقة التعاونية، بغرض تعزيزها لما فيه مصلحة الطرفين من جهة، وتدعيم الأمن والاستقرار على المستوى العربي من جهة ثانية.

ومن المهم الإشارة إلى أن العلاقات التعاونية الخليجية – الأردنية قد شهدت قدراً من الفتور في الفترة من 1999 – 2001 متأثرة بأهم المتغيرات الدولية والعربية في تلك المرحلة والتي تتمثل في انهيار الاتحاد السوفييتي من جهة، وغزو العراق للكويت من جهة ثانية، إلا أنها سرعان ما عادت لطبيعتها التعاونية منذ عام 2001م.

وقد تناولت العديد من الكتابات العلاقات الخليجية – الأردنية، أو العلاقات الأردنية بكل طرف خليجي على حده،وتتبعت هذه الدراسات نشأة هذه العلاقة وتطورها، محاولة التركيز على العوامل المؤثرة في تعزيزها، وتلك التي أدت إلى توترها في عقد التسعينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى توضيح العوامل التي ساعدت على إعادة هذه العلاقات إلى سابق عهدها منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن اندلاع الحراك الشعبي العربي وتداعياته وما مثلته تلك التداعيات من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية على النظم والمجتمعات العربية بصفة عامة، وانعكاس تلك التحديات على خارطة التحالفات على مستوى المنطقة، مسألةتستدعي بحث العلاقات الخليجية – الأردنية من جديد[1].

وتطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات لعل من أهمها:

- ما هي المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم كل من السياسة الخارجية الأردنية، والسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ما هي القواسم المشتركة التي تربط الأردن بدول الخليج العربي، وتجعل العلاقة التعاونية بينهما ثابتة وصلبة في وجه التحديات التي أربكت في كثير من الأحيان العلاقات العربية – العربية، وأعادت صياغتها من جديد؟

- وما هي أهم مجالات التعاون الخليجي – الأردني ومستوياته؟
- وإلى أي مدى يمكن القول بأن الأزمات التي شهدها الوطن العربي قد أدت إلى مزيد من التقارب الخليجي – الأردني؟
- وهل يمكن القول بتماثل القراءة الخليجية – الأردنية للحراك الشعبي العربي، وكيف أثرت هذه القراءة المتقاربة في تعامل صانع القرار الخليجي والأردني مع ما مثله الحراك الشعبي العربي من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية؟
- وهل يقدم التقارب الخليجي والأردني ضمانة كافية للأمن والاستقرار لكلا الطرفين في ظل حالة عربية تعج بأسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسي، والاختراق الإقليمي والدولي، أم أنه من الأهمية بمكان تقوية ذلك التقارب وتوسيع دائرته ليشمل أطرافاً عربية أخرى أكثر ثقلاً وتأثيراً.
- وما هي انعكاسات الخلاف القطري الخليجي على العلاقات الأردنية الخليجية خاصة في ظل استعانة قطر بقوى إقليمية كإيران وتركيا.
- وإلى أي مدى يمكن القول بأن الخلاف القطري الخليجي خلاف مؤقت يمكن احتوائه بجهود خليجية وعربية أو حتى دولية، ولن يضعف تماسك المنظومة الخليجية، أم أنه سيقود إلى خروج قطر وإضعاف مجلس التعاون الخليجي.

وسوف تعتمد الدراسة على الجمع بين المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتطور العلاقات الأردنية الخليجية بالإضافة إلى منهج صنع القرار والذي سيعين على تحديد أهم المحددات والعوامل المؤثرة في صناعة القرار الخليجي الأردني، وتوجيه العلاقات بين الطرفين.

وسوف تحاول الدراسة بحث وتحليل العلاقات الخليجية – الأردنية، والإجابة على التساؤلات السابقة مع التركيز على ما شهدته هذه العلاقة من تطورات خلال السنوات الخمس الماضية. وذلك من خلال المحاور التالية:

-العلاقات الخليجية – الأردنية بحث في المحددات المرتكزات والقواسم المشتركة.

-مجالات التعاون الأردني الخليجي ومستوياته.

-الموقف الخليجي والأردني من الحراك الشعبي العربي.

-استشراف مستقبل العلاقات الخليجية – الأردنية.

المحـور الأول: العلاقـات الخليجيـة – الأردنيـة بحـث فـي المحـددات والمرتكـزات والقواسـم المشتركة.

لمـا كانـت السياسـة الخارجيـة لأي دولـة لا تـأتي مـن فـراغ ولا تخـرج إلـى فـراغ، بـل هـي محكومـة بمجموعـة مـن المحـددات الداخليـة والخارجيـة التـي تحكـم مسـارها وتوجههـا[2]، فـإن الدراسـة هنـا معنيـة بالبحـث فـي أهـم محـددات السياسـة الخارجيـة الأردنيـة والسياسـة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

فيمـا يتعلـق بمحـددات السياسـة الخارجيـة الأردنيـة يمكـن الإشـارة وبإيجـاز لمجموعـة مـن المحددات الداخلية والخارجية والتي تتمثل في:

أولاً المحددات الداخلية:

أ) المحـدد الجغرافـي ويتضـمن موقـع المملكـة الأرنيـة الهاشـمية وحـدودها ومسـاحتها وكثافتهـا السـكانية ومـا تعنيـه تلـك العوامـل الجغرافيـة مـن معطيـات (إمكانـات أو تحـديات) وانعكاسها على صناعة القرار السياسي الخارجي للأردن.

وبالنسـبة لموقـع المملكـة الأردنيـة الهاشـمية فهـي تمثـل الجزءالجنـوبي مـن بـلاد الشـام سابقاً،وهي بحدودها السياسية

تقـع بـين قِـوى عربيـة قوية،السـعودية فـي الجنـوب والعـراق فـي الشـرق وسـورية فـي الشـمال،وهي دول لهـا ثقلهـا السياسـي علـى مسـتوى النظـام الإقليمـي العربـي، ومـن ناحيـة أخـرى تمثـل الحـدود السياسـية الأردنيـة الفلسـطينية أحـد أهـم التحديـدات المـؤثرة فـي السياسـة الخارجيـة الأردنيـة خاصـة منـذ الاحـتلال الصـهيوني لفلسـطين، وتطـورات الصـراع العربـي الإسـرائيلي وانعكاسـاته علـى الـداخل الأردنـي، وكـذلك علـى السياسـة الخارجيـة الأردنية[3].

ومـن حيـث المسـاحة تعـد الأردن دولـة صـغيرة المسـاحة، إذ تبلـغ مسـاحتها 89.287 كـم²، وتحتـل المرتبـة الـ (14) مقارنـة بمسـاحة الـدول العربيـة الأخـرى، وهـي محاطـة بـدول أكبـر منهـا مسـاحة إذ تحتـل المملكـة العربيـة السـعودية المرتبـة الثالثـة عربيـاً مـن حيـث المسـاحة، بينمـا تحتـل العـراق المرتبـة العاشـرة، وتـأتي سـورية فـي المرتبـة الثانيـة عشـرة، بينمـا تـأتي فلسـطين المحتلـة فـي المرتبـة السـابعة عشـرة مـن حيـث المسـاحة، الأمـر الـذي يعنـي أن الأردن دولـة صـغيرة المسـاحة مقارنـة بـدول جوارهـا الجغرافـي فيمـا عـدا فلسـطين

المحتلة.

وتعد إطلالة الأردن على خليج العقبة في الجنوب الغربي المنفذ البحري الوحيد لها على البحر الأحمر. ويبلغ تعداد سكانها نحو 6,508,271 نسمة، مما يعني أنها دولة قليلة السكان إذا ما قورنت بتعداد سكان الدول المجاورة كسورية والعراق والمملكة العربية السعودية[4]، بالإضافة إلى ما تمثله التركيبة السكانية الأردنية من تحد بالنسبة لصانع السياسة الخارجية خاصة وأن نسبة عالية من الشعب الأردني هم فلسطينيي الأصل مما يجعل تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي مسألة ضاغطة على السياسة الخارجية الأردنية بشكل أكبر.

ولا شك أن التوترات الأمنية والسياسية التي شهدتها العديد من البلدان العربية وفي مقدمتها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والتوترات الناجمة عن ما يعرف بالربيع العربي في سورية، قد كانت لها تداعياتها الواضحة على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية خاصة فيما تمثل في ضغط النازحين من مناطق الصراع والتوتر إلى الداخل الأردني وما يعنيه ذلك من تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية.

ب) المحدد الاقتصادي: إذ تعد الموارد مؤثراً أساسياً في صناعة القرار السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء، ولما كانت الأردن شحيحة الموارد الاقتصادية وهي بحاجة مستمرة للدعم الخارجي الأمر الذي يؤثر بدرجة أو بأخرى على خيارتها السياسية[5].

ج) المحدد النظمي: فالنظام السياسي الأردني نظام ملكي وراثي ذو توجهات محافظة مما يجعله أقرب في سياساته الخارجية للنظم العربية الوراثية، كدول مجلس التعاون الخليجي والنظام المغربي وهذا ما يفسر التقارب الأردني الخليجي والعلاقات التعاونية الخليجية الأردنية.

د) إدراك صناع القرار: أو ما يطلق عليه البعض (العامل النفسي)، إذ أن إدراك صانع القرار للبيئة الداخلية والإقليمية والدولية مسألة على درجة عالية من الأهمية في التأثير على صناعة القرار السياسي، فهناك اختلاف بين إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة من حوله بمستوياتها المختلفة، وحقيقة هذه المعطيات، وبقدر ما يكون هناك وضوح في رؤية صانع القرار لهذه المعطيات، بقدر ما يأتي القرار الخارجي أكثر اتزاناً

وتحسباً لتأثير هذه المعطيات الداخلية منها والخارجية.

وتلعب القيادة وإدراك صانع القرار دوراً أساسياً في التأثير على عملية صنع القرار الداخلي والخارجي خاصة في بلدان العالم الثالث التي يبرز فيها دور القيادة السياسية، ويتراجع فيها تأثير المؤسسات السياسية والمؤسسات الوسيطة التي غالباً ما يكون دورها ضعيفاً وشكلياً في الكثير من دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية[6].

ثانياً المحددات الخارجية:

ويمكن الإشارة هنا إلى محددين رئيسيين هما:

أ) المحدد الإقليمي: تعد المملكة العربية الهاشمية إحدى البلدان العربية وسياستها الخارجية محكومة بالعوامل المؤثرة في النظام الإقليمي العربي والسياسة الخارجية العربية سواء بالنسبة للفاعلين على مستوى هذا النظام، أو بالنسبة لخارطة التفاعلات والتحالفات، وما شهدته هذه التفاعلات من تطورات متلاحقة خاصة في العقدين الأخيرين، ولا شك أن الأردن كدولة صغيرة المساحة قليلة التعداد وشحيحة الموارد سوف تكون متأثرة بما يشهده النظام الإقليمي العربي من تفاعلات، أكثر من قدرتها على أن تكون مؤثرة وفاعلة في صياغة هذه التفاعلات.

ب) المحدد الدولي: وفيما يخص المحدد الدولي يمكن القول بداية بأن النظام الأردني له علاقات قوية مع الغرب منذ نشأته وحتى هذه المرحلة، وسياسته الخارجية متفقة إلى حد كبير مع الاستراتيجية الغربية تجاه المنطقة، إذ لم تشهد العلاقة الأردنية الغربية أي توترات عدا المرحلة التي تلت الغزو العراقي للكويت 1990 – 1991 والتي سرعان ما عادت إلى طبيعتها التعاونية[7].

كما يمكن ملاحظة تأثير التغير في النظام الدولي سواء على مستوى الفاعلين الدوليين ونمط التحالفات، والقيم السائدة في المناخ الدولي على السياسة الخارجية الأردنية، فنظام التعددية أو الثنائية القطبية لا شك أنه يتيح فرصة أكبر للمناورة أمام صانع القرار السياسي الخارجي والعكس صحيح، مما يفسر المزيد من التقارب في السياسة الخارجية الأردنية مع الاستراتيجية الغربية تجاه المنطقة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم.

وفيما يتعلق بمحددات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، يمكن القول

بتشابه السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث السمات العامة، وهي متفقة إلى حد ما مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية. وتتفاوت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث تأثيرها في التفاعلات الدولية والإقليمية، وتتمحورفي تركيزهاعلى البعد الاقتصادي المتمثل في النفط وأهميته كسلعة عامة دولية تهم جميع دول العالم خاصة دول العالم الثالث الذي يشهد حاجة كبرى إلى نفط دول الخليج، والعنصرالآخرالمهم في السياسات الخارجية في دول الخليج هوأهمية بعضها في التوازن الإقليمي من منظورأمريكي، فدائماً كانت تنظرالولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية كدولة مهمة في معادلة التوازن الإقليمي، وعليه يمكن اعتبارهذين العاملين من أهم ميزات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي: النفط والتوازن الإقليمي في ظل التطورات الإقليمية والأمنية والتطورات الدولية الاقتصادية. وفيما عدا ذلك فإن السياسات الخارجية ومدى تأثيرها تبقى محدودة الأثر وبحاجة إلى مزيد من الفهم والتمحيص، وإن كان هناك تفاوت في السياسات الخارجية لدول المجلس إلا أنها تتوافق بشكل عام في التوجه والأداء مع بروز الدور السعودي في السياسةالخارجيةالخليجية مقارنة بدول الخليج الأخرى، وفيما يلي توضيح لأهم محددات السياسة الخارجية الخليجية[8]:

<u>المحددات الداخلية ومن أهمها:</u>

أ) المحدد السياسي:فجميع النظم السياسية الخليجية نظم وراثية محافظة، يلعب فيها الحاكم الدور الأساسي في عملية صنع القرار، ورغم البنى الحديثة لدول الخليج ووجود المؤسسات إلا أن دور هذه المؤسسات في عملية صنع القرار محدود إذا ما قورن بدور النخب الحاكمة.

ب) المحددالجغرافي: يعد الموقع الاستراتيجي لدول الخليج عاملاً مؤثراًفي السياسة الخارجية لهذه الدول، فهي تمتد في المنطقة التي تمثل أكبرمخزوننفطي،بالإضافة إلى إطلالتها على ممرات مائية مهمة كمضيق هرمز ومضيق باب المندب، وهي ممرات مائية تعبر من خلالها معظم الصادرات النفطية للدول الصناعية، كما أن موقع هذه الدول المتوسط بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية جعلها في قلب الصراع والتنافس الدولي، الأمر الذي أثر إلى حد كبير في سياستها الخارجية.

ج) المحدد الاقتصادي: يلعب المحددالاقتصادي دوراًكبيراًفيالتأثيرفيالسياساتالخارجيةلدول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار أنعاملالنفطيمثل العامل الأكثر أهمية خاصة بالنظر إلى تأثيراته على العوامل الأخرى كالعوامل السياسية والديموغرافية، إذ يرى البعض أن وجود النفط يمثل عاملاً من

عوامل الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي لما أتاحه من فرص للتنمية والتحديث وخلق حالة من الرضى المجتمعي والمساندة السياسية للنظم الخليجية، بالإضافة إلى دور الدول الصناعية المستوردة للنفط في دعم الأمن والاستقرار في دول الخليج لضمان تدفق امدادات النفط إليها، ومع الاعتراف بذلك نسبياً إلا أن البعض يرى أن حاجة الدول الغربية للنفط قد خلقت حالة من التبعية في اقتصادات دول الخليج للدول الغربية، وتأثير تلك الحالة على الخيارات السياسية لدول الخليج مما جعل دول الخليج تتجه مؤخراً إلى توسيع دائرة علاقتها الاقتصادية للتخفيف من حالة التبعية للغرب ولتوسيع دائرة خياراتها الاقتصادية والسياسية.

د)المحدداتالديموغرافية: تمثل التركيبة السكانية لدول الخليج أحد أهم التحديات خاصة وأن السكان الأصليين في معظم هذه الدول قد تحولوا إلى أقلية مقارنة مع العمالة الوافدة فيما عدا (المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان)، ويمثل ذلك الخلل في التركيبة السكانية وضعاً ضاغطاً سواء من الناحية الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية والأمنية، إلى جانب تأثيره بطبيعة الحال في عملية صناعة القرار الخارجي خاصة فيما يتعلق بعلاقة دول الخليج مع الدول المصدرة لهذه العمالة.

<u>المحددات الخارجية (الإقليمية والدولية):</u>

المحددات الإقليمية: تفرض الجغرافيا ذاتها معطيات إقليمية لها انعكاساتها الواضحة على السياسات الخارجية الخليجية، فامتداد إيران ككتلة جغرافية وبشرية وسياسية على الضفة الشرقية من الخليج ومغايراتها لدول الخليج من حيث الهوية وطبيعة النظام السياسي، بالإضافة إلى الاختلاف المذهبي والاطماع التوسعية لإيران في المنطقة يجعل من إيران خطر يهدد أمن الخليج ويشغل صانع القرار الخليجي خاصة بعد التمدد الإيراني في المنطقة عبر تواجدها وتأثيرها بوضوح في الساحة العراقية وفي كل من سورية ولينان واليمن بالإضافة لتوظيفها للورقة الطائفية في التأثير على الطائفة الشيعية في بلدان الخليج العربي.

ويمثل قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 محاولة من دول الخليج لتطويق ما يمكن أن تمثله الثورة الإيرانية وتصدير أيديولوجيتها لدول الخليج من أخطار أمنية بالنسبة للمنطقة، وقد أثبتت التوترات الأمنية مصداقية ذلك القلق الخليجي من (إيران الثورة) وأطماعها التوسعية في المنطقة، خاصة في ظل نظام ولاية الفقيه.

كما مثل البرنامج النووي الإيراني أحد أهم التحديات الأمنية بالنسبة لدول الخليج خاصة في ظل

التغير في الموقف الغربي تجاه هذا البرنامج في عهد الرئيس الأمريكي السابق أوباما، مما دفع بدول الخليج لتوسيع علاقاتها الخارجية مع عدد من الدول كالهند والصين بحثاً عن تحالفات جديدة.

وفي ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة العربية وامتدادها إلى الجوار الخليجي خاصة حالة الفوضى والصراع في اليمن الذي دفع دول الخليج للتحول من الدبلوماسية الناعمة إلى الدبلوماسية الخشنة للحيلولة دون سيطرة الحوثيين الموالين لإيران على الأوضاع في اليمن وتهديد أمن الخليج وأمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي بصفة عامة، لذا فمجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية وما تمثله من ثقل اقتصادي وسياسي ومساحة وكتلة ديمغرافية تعد موازناً أمنياً لإيران على مستوى المنطقة، وهي كذلك بالنسبة للاستراتيجية الغربية تجاه المنطقة أيضاً خاصة في ظل المعادلة العربية – الإيرانية[9].

وينظر البعض إلى ما يمثله وجود شبه القارة الهندية من كتلة جغرافية وديمغرافية وسياسية واقتصادية في ظل صعود الهند كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية باعتباره يمثل أحد التحديات الإقليمية بالنسبة لدول الخليج، خاصة في ظل كثافة العمالة الهندية في دول الخليج، غير أن البعض يقلل من هذا التحدي ويرى في تطوير العلاقات الهندية الخليجية عاملاً مساعداً على توسيع الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية لدول الخليج، ويبدو أن هذه الرؤية هي الأكثر تأثيراً في السنوات الأخيرة، إذ سعت دول الخليج إلى تعزيز هذه الشراكة كخيار استراتيجي وأمني خاصة في ظل عدم وضوح وتذبذب السياسية الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي بين فرض العقوبات والتقارب[10].

ويمثل الصراع العربي – الإسرائيلي وضعاً ضاغطاً على السياسات الخارجية الخليجية، فدول الخليج والدول العربية بصفة عامة لم تستطع حتى الآن التأثير بشكل فاعل في إيجاد حل عادل لهذا الصراع، مما يمثل حرجاً بالنسبة لها خاصة في ظل المزايدة الإيرانية وادعاء إيران بأنها تمثل محور المقاومة وتدعم الشعب الفلسطيني، مما يجعل السياسة الخارجية الخليجية تتحرك ضمن حدود ضيقة تتمثل في الدعم الدبلوماسي للقضية الفلسطينية عبر المنظمات الإقليمية والدولية، والدعم المادي للشعب الفلسطيني، دون أي قدرة حقيقية في الضغط على الولايات المتحدة والمنظمات الدولية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

ويمثل تصاعد الخلاف القطري – الخليجي وضعاً ضاغطاً مضافاً لما تواجهه السياسة الخارجية الخليجية من تحديات خاصة في ظل احتضان قطر لجماعة الإخوان المسلمين من جهة، واستعانتها بكل من تركيا وإيران الأمر الذي يمثل مزيداً من الاختراق الإقليمي لأمن الخليج.

المحددات الدولية: تمت الإشارة فيما تقدم إلى أهمية هذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي انتهجت سياسة الركائز في مرحلة السبعينات بالاعتماد على كل من المملكة العربية السعودية ونظام الشاه في الحفاظ على مصالحها، ثم التهديد بالتدخل المباشر في شؤون المنطقة فيما لو تعرضت مصالحها فيها للخطر في مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، خاصة في ظل قيام الثورة الإيرانية 1979، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية والتي امتدت لثمان سنوات، والتدخل السوفييتي في أفغانستان، وما مثله من تهديد للمصالح الغربية في المنطقة، والتدخل العسكري والسياسي المباشر في شؤون المنطقة منذ بداية التسعينات بعد غزو العراق للكويت وسقوط الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام الدولي، وعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة، والحرب الأمريكية على العراق عام 2003 وما تلاه من حالة من الفوضى والفراغ الأمني التي وفرت أرضية ملائمة لمزيد من الاختراق الخارجي الدولي والإقليمي لأمن المنطقة[11].

ومثلت نظرية الفوضى الخلاقة وإعادة ترسيم خارطة المنطقة تطوراً جديداً للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، وتحدياً ضاغطاً على السياسات الخليجية والعربية على حد سواء، وقد وجدت هذه الاستراتيجية ترجمة واضحة لها في ظل ما عرف بالربيع العربي، الذي انطلقت شرارته الأولى من تونس في عام 2010 وسرعان ما اتسعت دائرته ليشمل أجزاء كثيرة من الوطن العربي، مما مثل تحدياً مضافاً لأمن دول الخليج ووضعاً ضاغطاً على السياسات الداخلية والخارجية الخليجية لمحاولة تطويق هذه الحالة أو الحيلولة دون وصولها إلى الداخل الخليجي، أو متابعة تطورات الأحداث في دول ما عرف بالربيع العربي كي لا تسير بالاتجاه الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة.

ويبدو مما تقدم كيف تتداخل المحددات الداخلية والإقليمية والدولية بحيث لا يمكن الفصل بين تداعياتها وتأثيرها على السياسة الخارجية الخليجية ويصل هذا التداخل إلى درجة عالية من التشابك والتعقيد خاصة في ظل بيئة دولية تتسم بحالة من السيولة والتداخل في ظل عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة[12].

وفي ضوء ما تقدم يتضح الدور المحوري للمملكة العربية السعودية في التأثير في السياسة الإقليمية سواء من خلال قيامها بدور القائد على مستوى مجلس التعاون الخليجي، أو من خلال ما تتمتع به من ثقل على المستوى العربي، أو المستوى الإسلامي، وما تمثله من أهمية بالنسبة للاستراتيجية الغربية تجاه المنطقة، كما يتضح مدى تأثير المحددات الداخلية والخارجية، بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية، في دفع الطرفين لمزيد من التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني خاصة في ظل بيئة إقليمية تعج بأسباب الصراع وعدم الاستقرار.

والمتابع للعلاقات الخليجية الأردنية يمكنه ملاحظة ما تتسم به العلاقة التعاونية بين الطرفين من رسوخ واستمرارية مقارنة بالعلاقات الخليجية مع بعض الدول العربية الأخرى، بل أن جذور هذا التعاون ترجع لمرحلة سابقة لاستقلال ونشأة بعض دول الخليج العربي، خاصة على صعيد الخدمات التعليمية والصحية، إذ قَدِمَ بعض الأطباء والمهندسين والمدرسين الأردنيين إلى إمارات الساحل في مرحلة الخمسينات من القرن الماضي، حيث وصلت أول بعثة أردنية إلى الإمارات عام 1956 أي قبل استقلال هذه الإمارات، كما أكمل بعض أبناء الإمارات تعليمهم الجامعي في الجامعات الأردنية، إذ التحق أول طالب إماراتي بكلية الآداب في الجامعة الأردنية عام افتتاحها 1962[13].

ورغم تعدد العوامل الموجهة للعلاقات بين الدول، إلا أنه يمكن إيجازها في بعض العوامل الأساسية الحاكمة والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى تشمل العوامل المتصلة بالروابط المشتركة كاللغة والدين والعادات والتقاليد والخبرة التاريخية المشتركة، والتقارب النظمي من حيث طبيعة النظام السياسي وتوجهاته، وأيديولوجيته.

الفئة الثانية متمثلة في العوامل المصلحية التنموية منها والأمنية.

أما الفئة الثالثة فهي مرتبطة بالتطورات سواء على مستوى تلك النظم أو على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي والتي تنعكس على خارطة العلاقات والتحالفات بين الدول وبعضها البعض.

وإذا ما تم بحث العلاقات الخليجية – الأردنية في ضوء المعرفة بهذه العوامل الحاكمة والموجهة للعلاقات بين الدول فإنه من السهل ملاحظة ما يربط المملكة الأردنية بدول

الخليج من روابط ثقافية تتمثل في وحدة الأصل والثقافة العربية الجامعة والدين الإسلامي والانتماء لذات المنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى تشابه الخبرة التاريخية وتقارب الأنظمة من حيث طبيعتها (نظم وراثية)، ومن حيث توجهاتها وعلاقاتها بشعوبها وبمحيطها الإقليمي والدولي[14].

وإلى جانب ذلك فإن كل من دول الخليج والأردن تربطهما عوامل مصلحية على الصعيد التنموي والأمني منذ نشأة هذه الدول وعبر مسيرة تطورها[15].

وسوف يتم التطرق لهذه الروابط المصلحية المتبادلة على الصعيد التنموي والأمني في جزء لاحق من هذه الدراسة.

أما بخصوص العوامل المرتبطة بالتطورات سواء على مستوى تلك النظم أو التطورات على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي والتي تنعكس على خارطة العلاقات والتحالفات بين الدول بعضها بعضاً، فيمكن ملاحظة حالة الاستمرارية والثبات في علاقة الطرفين بعضها ببعض بصفة عامة– باستثناء مرحلة التسعينات من القرن الماضي التي اتسمت بالفتور كما سبقت الإشارة إلى ذلك فيما تقدم –، خاصة وأن أياً منهما لم يشهد تحولات داخلية قد تصل إلى درجة التغيير في طبيعة النظام وتوجهه، وأن موقف الطرفين من التحولات التي شهدها النظام الإقليمي العربي، أو دول الجوار الجغرافي، أو النظام الدولي ككل متقارب إلى حد كبير مما دفع إلى مزيد من العلاقات التعاونية بين الطرفين رغم تعدد هذه التحولات، وجذريتها في بعض الأحيان، ووضوح تأثيرها في إعادة صياغة خارطة التحالفات العربية أو الإقليمية والدولية. وذلك ما سيتم إيضاحه في المحور الرابع من هذه الدراسة[16].

المحور الثاني مجالات التعاون الأردني الخليجي ومستوياته:

من المهم الإشارة إلى أن القواسم المشتركة المؤثرة في العلاقات الخليجية – الأردنية، إلى جانب المستجدات التي تشهدها الساحة الداخلية على المستوى الأردني أو الخليجي، أو الساحة الإقليمية أو الدولية، قد أثرت في العلاقات بين الطرفين، بالإضافة إلى أن التكامل المصلحي – سواء على الصعيد التنموي والأمني – والذي كان له أثره الواضح على العلاقات الخليجية – الأردنية، وذلك ما سيتم إيضاحه في هذا المحور.

وجدير بالذكر أن علاقة الأردن بمنظومة مجلس التعاون الخليجي وإن اتسمت بالتشابه – إلى حد ما – مع أعضاء هذه المنظومة، إلا أنها تظل محكومة ببعض المتغيرات المتصلة بحجم ومكانة الدولة بالنسبة للمنظومة الخليجية والعربية من جهة، وبمدى الثبات والتغير في السياسة الخارجية لهذه الدول من جهة ثانية. ومدى التكامل المصلحي بين الأردن وكل من دول الخليج سواء على الصعيد الأمني أو التنموي.

ووفق هذه المتغيرات تحتل العلاقات السعودية – الأردنية، محل الصدارة نظراً لما تمثله المملكة العربية السعودية من ثقل اقتصادي وسياسي وأمني على المستوى الخليجي والعربي والإقليمي[17].

وتأتي دولة الإمارات في المرتبة الثانية على مستوى العلاقات التعاونية الخليجية – الأردنية، بينما تقدم العلاقات الأردنية – القطرية حالة من الاستثنائية على صعيد العلاقات الخليجية – الأردنية نتيجة التغير على مستوى القيادة السياسية القطرية من جهة، وانعكاس ذلك التغير على السياسة الخارجية القطرية، وتأثير ذلك على العلاقات القطرية – الخليجية، والقطرية – العربية بما في ذلك العلاقة القطرية – الأردنية، بالإضافة إلى تأثير هذه المغايرة في السياسة الخارجية القطرية على الموقف من القضايا والمستجدات في الساحة الخليجية والعربية، وعلى خارطة التفاعلات والتحالفات العربية، إذ بدت المغايرة في السلوك السياسي الخارجي القطري منذ عام 1996، تلك المغايرة التي وترت العلاقات الخليجية – القطرية، ودفعت بدول الخليج للحوار مع قطر من أجل حملها على تغيير مواقفها بما يتسق مع المصلحة الخليجية المشتركة، والضغط الذي تمثل بسحب سفراء بعض الدول الخليجية من الدوحة، وبالرغم من تعهد القيادة القطرية في عام 2014 بمراجعة سياستها الخارجية وموقفها من دعم جماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها سرعان ما تنصلت من تلك التعهدات مما دفع العلاقات إلى مزيد من التأزم بلغ ذروته في يونيو 2017 باتخاذ قرار مقاطعة قطر من قبل كل من (المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين) تبعها تضامناً من عدد من الدول العربية مع دول الخليج للضغط على قطر لتغيير سياساتها، وقد خفضت المملكة الأردنية الهاشمية في يونيو 2017 من تمثيلها الدبلوماسي في قطر بالإضافة إلى إلغاءها تراخيص قناة الجزيرة.

وإذا كانت إيران وتهديدها لأمن الخليج، وتدخلاتها في شؤون المنطقة سواء عبر الورقة الطائفية أو نفوذها في العراق بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، أو عبر علاقاتها بالنظام السوري، أو حزب الله في لبنان، وتدخلها في اليمن عبر "جماعة الحوثيين"، والتقارب الأمريكي الإيراني، والتقارب القطري – الإيراني لممارسة الضغط على دول الخليج، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار والفوضى التي يشهدها الوطن العربي منذ 2010 تمثل أسبابا كافية تدفع بدول الخليج باتجاه تعزيز علاقاتها بالمملكة الأردنية الهاشمية، فإن للأردن كذلك ظروفه الخاصة التي تجعله بحاجة للمزيد من التقارب مع دول الخليج لتجاوز التداعيات السياسية لجغرافية الأردن من جهة، ولطبيعة التركيبة الديموغرافية للمجتمع الأردني من جهة ثانية، ولخارطة القوى السياسية الأردنية وما تمثله جماعة الإخوان المسلمين من تحدي داخلي بالنسبة للنظام السياسي الأردني.

فمن الناحية الجغرافية تقع الأردن بين خمس دول تفوقه من حيث القدرات البشرية والاقتصادية والعسكرية كما تمت الإشارة إلى ذلك فيما تقدم.

كما تفرض الخبرة التاريخية أعباء مضافة بما يحمله من إرث الثورة العربية الكبرى ودلالاته العروبية، ما يفرض قيوداً على الإطار الذي تتحرك فيه السياسة الأردنية، بالإضافة إلى تداعيات القضية الفلسطينية على الأردن بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الأردن قد استوعبت العدد الأكبر من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بعد عامي 1948 و1967، بالإضافة إلى استيعابها لنسبة كبيرة من اللاجئين العراقيين بعد الغزو الأمريكي للعراق، ونسبة من اللاجئين السوريين بعد الحراك الشعبي في سورية وتطوراته التي أخلت بحالة الأمن والاستقرار فيها، وهجرت نسبة كبيرة من الشعب السوري.

ودون الدخول في كثير من التفاصيل في تتبع تطور العلاقات الخليجية – الأردنية، خاصة وأنه تمت الإشارة فيما تقدم إلى أنها علاقة تتسم بالتعاون في معظم مراحلها كما سبقت الإشارة، إلا أن الحرب على الإرهاب من جهة والموقف من الصراع العربي الإسرائيلي من جهة ثانية، والموقف من إيران وتدخلاتها في المنطقة من جهة ثالثة قد أثرت في هذه العلاقات سواء للاتفاق المصلحي بين هذه الدول حيالها، أو

لتأثير الموقف الدولي تجاه هذه القضايا على تشكيل خارطة التحالفات في المنطقة.

هذه الأوضاع الضاغطة على السياسة الأردنية دفعت بالأردن إلى مزيد من التقارب مع دول الخليج، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الأردني الضاغط، وشح الموارد لا يُمكّن صانع القرار الأردني من الاستجابة للمطالب المجتمعية بالقدر والكيفية المناسبة، وأن البحث عن شراكات وعلاقات توفر للأردن دعماً مالياً يمثل أحد أهم الخيارات أمام صانع القرار الأردني. خاصة وأن خيار الحكومات الأردنية المتعاقبة برفع الدعم عن بعض السلع الأساسية لاسيما الغذائية والنفطية، قد ولد موجات من الاحتجاج لعدة مرات في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.

ولذلك سوف يتم التعرض بقدر كبير من الإيجاز لهذه العلاقات منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ثم الحرب على العراق في 2003، وفوز حماس 2006، والحرب الإسرائيلية – اللبنانية عام 2006.

وبداية يمكن تحديد أهم مجالات التعاون الخليجي الأردني في التعاون على المستوى التربوي والثقافي، والتعاون على المستوى الاقتصادي، والتعاون على المستوى الأمني.

وتمثل العلاقات الخليجية – الأردنية على المستوى الثقافي والتربوي ركيزة ثابتة في أجندة وأولويات هذه العلاقات لما تتسم به الأردن من ريادة في قطاع التعليم. غير أن التحديات المحيطة بالوطن العربي جعلت ملفي الأمن والاقتصاد يتصدران أولويات التعاون بين دول الخليج والأردن[18]، الأمر الذي جعل جانباً من التفاعلات الخليجية – الأردنية في بداية الحراك الشعبي العربي يتمحور حول موضوع ضم الأردن والمغرب إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وما صاحب ذلك من مفاوضات[19].

كما تحرص الأردن على تكثيف التعاون الأمني والعسكري مع دول مجلس التعاون، من خلال مشاركة الطائرات الأردنية في الجهود العسكرية ضمن ما عرف "بعاصفة الحزم" في اليمن، بالإضافة إلى دور الأردن في تقديم الجهود المعلوماتية والاستخبارتية لدول الخليج، إلى جانب وجود قوات أردنية لأغراض التدريبات والمساعدة في تطوير قوات الأمن في بعض دول الخليج، كما تحرص الأردن على المشاركة في أغلب المناورات والتدريبات العسكرية التي تقوم بها القوات الخليجية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ونتيجة لما يواجهه الأردن من ضغوط وتحديات قرر مجلس التعاون عام 2011، تخصيص منحة مالية بقيمة خمسة مليارات دولار لتمويل المشاريع التنموية في الأردن لخمس سنوات، لتعزيز أداء الاقتصاد الأردني والحد من تفاقم مشكلة البطالة والفقر، وتم التنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية ودائرة الموازنة لاختيار المشاريع التي ستموَّل[20].

وجاء قرار مجلس التعاون الخليجي بموافقة دول المجلس على منح دعم لخمسة سنوات لمشروعات في الأردن، كما قدمت دول الخليج منح مالية تعادل 3 مليار و750 مليون دولار دعماً لهذه المشروعات. وخاصة في ظل الأزمة الحادة في قطاع الكهرباء التي تعرض لها الأردن نتيجة لما واجهه من تعثر في إمدادات الغاز المصري.

وقد ركزت العلاقات الخليجية – الأردنية على تشكيل فرق عمل مشتركة في مجالات الاقتصاد والزراعة والأمن الغذائي والنقل والاتصالات والبيئة والطاقة المتجددة والموارد الطبيعية والسياحة والآثار والتعليم العالي، والتقني والبحث العلمي، والتنمية الاجتماعية والثقافة والإعلام والشباب والرياضة[21].

مما تقدم يتضح كيف دفعت المحددات الجغرافية والاقتصادية والسياسية بالأردن لمزيد من التقارب مع دول الخليج، بينما دفعت المحددات السياسية والأمنية دول الخليج إلى تعزيز علاقتها بالأردن خاصة في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية، ودول الخليج في السنوات الأخيرة خاصة في ظل تنامي حدة الصراع وعدم الاستقرار في اليمن وتأزم العلاقات الخليجية القطرية، واستعانة قطر بأطراف إقليمية كتركيا وإيران، الأمر الذي يمثل عاملاً مضافاً لعوامل التوتر وعدم الاستقرار بالنسبة لدول الخليج.

المحور الثالث: الموقف الخليجي والأردني من الحراك الشعبي العربي:

إذا كانت الأسس والعوامل الموجهة للعلاقات بين الدول قد دفعت بالعلاقات الخليجية – الأردنية إلى حالة من التعاون المستمر، فإن تأثير تلك العوامل والأسس قد اتضح بشكل أكبر في ظل حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي التي شهدها النظام الإقليمي العربي منذ اندلاع الحراك الشعبي في أكثر من قطر.

وبالرغم من كون تداعيات ذلك الحراك قد طالت خارطة التحالفات العربية –

العربية، والإقليمية والدولية، كما طالت قواعد اللعبة، وعملت على بروز وتنامي دور فاعلين جدد كالجماعات الإرهابية العابرة للحدود، إلا أن المحددات والقواسم المشتركة والموجهة للعلاقات التعاونية الخليجية الأردنية، قد بقيت صلبة وصامدة في وجه حالة الإرباك تلك، بل دفعتها حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وتصاعد التهديدات إلى مزيد من التقارب والتنسيق[22].

وإذا كانت سياسة المحاور هي أهم ما يميز خارطة التحالفات الإقليمية قبيل اندلاع الحراك الشعبي العربي، إذ بقيت التفاعلات الإقليمية محكومة – في الغالب – ولسنوات عدة بما عرف في الخطاب السياسي والإعلامي الغربي "بمحور الاعتدال" الذي يضم كل من (السعودية، مصر، الإمارات، الكويت، البحرين، الأردن، المغرب، تونس، أطراف لبنانية) في مقابل محور الممانعة والذي يضم كل من (سوريا وإيران وحماس والجهاد الإسلامي والسودان والجزائر وحزب الله اللبناني). إلا أن الحراك الشعبي العربي قد دفع العلاقات الخليجية – الأردنية إلى مزيد من التعاون.

ويمكن إرجاع صمود العلاقات التعاونية الخليجية – الأردنية رغم ما أحدثه الحراك الشعبي من إرباك لخارطة التحالفات في المنطقة إلى ما يلي:

- تنامي ما يطرحه الحرك الشعبي العربي من تهديدات للطرفين.
- التقارب في إدراك صانع القرار الخليجي والأردني لحالة الحراك في كل حالة على حده، ولتأثيرات ذلك الحراك على أمن المنطقة بصفة عامة.
- تكامل وتبادل المصالح الخليجية الأردنية بشكل أكبر في ظل الحراك الشعبي العربي وتداعياته، خاصة مع سقوط نظم حليفة كمصر وتونس من جهة، ووصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في بداية الأمر من جهة ثانية.

وفيما يتعلق بتنامي ما يطرحه الحرك الشعبي العربي من تهديدات بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية يمكن إجمالها في تهديدات متعلقة بجغرافية الأردن وتداعياتها السياسية، وكونها تقع في تماس مع ما خلقته حالة الحراك الشعبي من فوضى وعدم استقرار سواء من حيث متاخمتها للحدود السورية والعراقية، وقربها من الحدود المصرية وما يعنيه ذلك من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية. أبرزها انتشار الجماعات الإرهابية، واحتمال امتداد نشاطها إلى الداخل الأردني، مما جعل التصدي

لتلك التهديدات يمثل أولوية للسياسة الخارجية الأردنية. بالإضافة إلى تداعيات انتشار الوجود العسكري لبعض الدول الكبرى (روسيا والناتو)، وبعض الدول الإقليمية كتركيا وإيران[23].

وبالرغم من صعوبة الفصل بين ما هو سياسي واقتصادي وأمني لترابط التداعيات ببعضها البعض من حيث مسبباتها وتأثيراتها، إلا أنه يمكن القول بأن حالة الفوضى والإرباك وعدم الاستقرار السياسي قد مثلت مزيداً من الضغوط على الاقتصاد الأردني المنهك أساساً – لما تمثله حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية ككل، وفي دول الجوار الأردني تحديداً، والداخل الأردني – من تراجع لفرص الاستثمار، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتأثير ذلك على الموازنة الحكومية، فقد واجه الاقتصاد الأردني مزيداً من الضغوط والتي من أبرزها ارتفاع معدل الدين الحكومي بشكل كبير نتيجة لارتفاع كلفة الإنفاق على قطاع الكهرباء إثر تعطل امدادات الغاز المصري، إلى جانب الآثار الاقتصادية السلبية لنزوح اللاجئين سواء من الأراضي السورية أو العراقية، بالإضافة إلى ما مثله ذلك الحراك من تحديات سياسية بالنسبة للنظام الأردني لعل من أبرزها:

- تنامي مطالب الإصلاح الاقتصادي والسياسي.
- خشية النظام السياسي الأردني من أن يؤدي وصول الإسلاميين في مصر إلى السلطة (فترة محمد مرسي) – بالإضافة إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة، إلى تقوية نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، مما يمثل تهديداً للأمن والاستقرار الأردني.خاصة في ظل المعرفة بتشابك وامتداد نشاط جماعة الإخوان المسلمين العابر للحدود الوطنية.

وتتقارب الرؤية الخليجية مع الرؤية الأردنية بخصوص هذه التهديدات وإن بدرجات متفاوتة، وذلك ما يمكن إيضاحه فيما يلي:

-التهديدات المرتبطة بالتداعيات السياسية لجغرافية دول الخليج العربي، فهي وإن بعدت نسبياً عن خطوط التماس المباشر مع دول الحراك الشعبي العربي، إلا أنها ليست بمنأى عنه خاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية والتي تشتبك من ناحية مع اليمن والعراق، وعلى مقربة من كل من سورية ومصر، بل أن الداخل الخليجي خاصة بالنسبة للحالة البحرينية والمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية

والكويت قد شهدت – وإن بدرجات متفاوتة – بعض أعمال الشغب بتأثير من إيران وتوظيفها للورقة الطائفية[24].

-كما ينظر البعض إلى أن دول الخليج معنية بالحفاظ على الامن والاستقرار في الأردن، لما تمثله الأردن من مساحة جغرافية فاصلة بينها وبين بعض مواطن هذه الأزمات.

-جغرافية المنطقة جعلت احتمالات امتداد نشاط الجماعات الإرهابية مسألة مهددة للأمن والاستقرار في دول الخليج، خاصة في ظل تنامي نشاط هذه الجماعات العابر للحدود.

-كما أن صمود أنظمة الحكم الخليجية والملكية كالنظام الأردني والنظام المغربي في ظل ما تشهده نظم الحكم الأخرى من تهديدات، جعل مسألة الحفاظ على استقرار هذه النظم مسؤولية مشتركة، وذلك ما يفسر حرص دول الخليج على أمن واستقرار النظام الأردني في وجه التحديات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها، لاعتقادها بأن زعزعة استقراره أو استقرار أي من النظم الخليجية سوف يحمل تهديداً واضحاً لأمنها واستقرارها[25].

-ويمثل صعود جماعات الإسلام السياسي تهديداً مشتركاً لدول الخليج، عدا قطر التي تأخذ موقفاً مغايراً وداعماً لجماعة الإخوان المسلمين، مما كان عاملاً أساسياً في توتر العلاقات الخليجية القطرية كما سبقت الإشارة على ذلك فيما تقدم.

-مثلت الجهود الأمنية المكثفة وتنامي الإنفاق العسكري لدول الخليج – سواء كإجراء احترازي لمواجهة ما تمثله حالة عدم الاستقرار السياسي في الوطن العربي من تهديدات، أو للمشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب، أو في التدخل العسكري في اليمن ضمن التحالف العربي – ضغوطاً اقتصادية على الموازنات الحكومية لدول الخليج بالإضافة إلى تحملها أعباءً مالية لدعم اقتصادات بعض الدول العربية كمصر بعد عزل (محمد مرسي)، والأردن، وتكلفة جهود الإغاثة في كل من سوريا واليمن، ومما ضاعف من وطأة هذه الضغوط الاقتصادية على اقتصادات دول الخليج كونها تزامنت مع تراجع أسعار النفط بشكل ملحوظ، مما أثر على إيرادات دول الخليج ومثل عجزاً في الميزانيات الحكومية لبعض منها.

ومن العرض السابق يتضح كيف عملت تداعيات الحراك الشعبي العربي على خلق تهديدات مشتركة بالنسبة لدول الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية، وأن إدراك صانع القرار على المستوى الخليجي والأردني لهذه التهديدات ولكيفية مواجهتها، قد عززت العلاقات التعاونية الخليجية – الأردنية، ولعل ذلك ما يفسر استمرار التزام دول الخليج بدعم الاقتصاد الأردني لتمكين النظام السياسي الأردني من التعامل مع التحديات

الداخلية والخارجية التي يواجهها، ويفسر من ناحية أخرى تكثيف التعاون الأمني بين الطرفين، إذ تحرص الأردن على تكثيف التعاون الأمني والعسكري مع دول مجلس التعاون، من خلال مشاركة الطائرات الأردنية في عملية عاصفة الحزم العسكرية في اليمن، بالإضافة إلى دور الأردن في تقديم الجهود المعلوماتية والاستخبارتية لدول الخليج، إلى جانب وجود قوات أردنية لأغراض التدريبات والمساعدة في تطوير قوات الأمن في بعض دول الخليج، كما تحرص الأردن على المشاركة في أغلب المناورات والتدريبات العسكرية التي تقوم بها القوات الخليجية[26].

المحور الرابع: استشراف مستقبل العلاقات الخليجية – الأردنية.

من خلال ما تقدم وفي ضوء المعرفة بالمحددات والقواسم المشتركة بين دول الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية بصفة عامة، والتقارب في النظر إلى التهديدات وسبل مواجهتها، وما ترتب على ذلك من علاقة تعاونية بين الطرفين عززتها تحديات المرحلة الراهنة، فإن محاولة استشراف مستقبل العلاقات الخليجية – الأردنية تبدو مسألة ضرورية لضمان الأمن والاستقرار لكل منهما، بالإضافة إلى ما يمثله ذلك من أهمية بالنسبة للأمن والاستقرار على المستوى العربي.وبهذا الخصوص يمكن طرح عدداً من السيناريوهات لعل من أهمها:

سيناريو الاتفاق

ويقصد بهذا السيناريو استمرار التوافق في إدراك صانع القرار على المستوى الخليجي والأردني لمصادر التهديد وآليات المواجهة، مما يعزز العلاقة التعاونية بين الطرفين، خاصة في ظل معطيات المرحلة الراهنة وما تمثله من تحديات، واحتمالات تصاعد حدة التهديدات الأمنية في ظل استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار في الوطن العربي، وتنامي درجة الاختراق الإقليمي والدولي للمنطقة.

ومما يعزز احتمالية هذا السيناريو:

1) وجود قواسم مشتركة جامعة بين الطرفين.
2) استمرارية هذه العلاقة لفترة طويلة، وصمودها في وجه الكثير من التحديات.
3) استمرارية وتنامي حدة الأزمات التي تشهدها المنطقة إلى درجة تهدد الأمن والاستقرار، وتدفع بدول الخليج والأردن لمزيد من التقارب لمواجهة هذه التحديات، خاصة مع انطلاق الشرارة الأولى للحراك الشعبي العربي واستمرارها لما يزيد على سبعة أعوام، وتعقد حلقاتها، واحتمالية اتساع رقعة هذا التأزم وزيادة حدته، الأمر الذي يعزز في المقابل الحاجة لمزيد من التعاون وتضافر الجهود بين الطرفين.
4) التقارب في إدراك صانع القرار الخليجي والأردني لمصادر التهديد وسبل المواجهة.

سيناريو الفتور والافتراق

ينطلق هذا السيناريو من قناعة بأن ما يحكم سلوك الدول في علاقتها بالدول الأخرى هو عامل المصلحة بالدرجة الأولى، وأن الروابط والقواسم المشتركة التي تجمع الطرفين قد لا تكون كافية لاستمرارية التعاون فيما لو اختلفت أو تصادمت المصالح، وفي حالة وجود طرف إقليمي أو دولي أو عربي يمكن أن يحقق لأي منهما مصالحه بدرجة أعلى مما هي متحققة في التعاون الخليجي – الأردني، مما يجعل هذه العلاقة مرشحة للفتور أو الافتراق لاعتبارات مصلحية.

ومما يعزز احتمالية هذا السيناريو:

1) أنه ليس هناك رهان على أي تحالف طالما أن هذه التحالفات تحركها المصالح أو الضغوط الداخلية أو الخارجية (الإقليمية أو الدولية).
2) احتمال التغيير على مستوى طبيعة النظم السياسية وتوجهاتها، مما سيؤثر على العلاقة بين الطرفين.
3) احتمال اتساع دائرة الفوضى وفق نظرية الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الجديد إلى درجة تخل بخارطة التحالفات، وتعيد صياغتها العربية – العربية من جديد، على النحو الذي يخدم المصالح الخارجية[27].
4) إن طبيعة التحالفات اليوم قد تغيرت من تحالفات دائمة، إلى تحالفات مؤقتة، ومن تحالفات مؤطرة إلى تحالفات مرنة. ومن تحالفات كلية إلى تحالفات جزئية تتفق في بعض الملفات وتفترق في ملفات أخرى[28].

<u>سيناريو تعزيز وتوسيع دائرة الاتفاق</u>

ويقصد بهذا السيناريو بقاء العلاقات التعاونية الخليجية – الأردنية وتعزيزها بدخول أطراف عربية أكثر ثقلاً من الناحية السياسية والعسكرية، تمثل قوة مضافة للطرفين، وتشكل في مجموعها ثقل جاذب لمزيد من التعاون العربي لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية. ولهذا السيناريو ما يعززه:

1) اشتراك دول الخليج وأطراف عربية أخرى في الحرب في اليمن ضمن ما عرف بالتحالف العربي.
2) اشتراك الأردن ودول الخليج، ودول إسلامية أخرى في إدانة التدخل الإيراني في شؤون الخليج وفق ما أقرته قمة منظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول[29].
3) التحالف الأردني – الخليجي – المصري ودول عربية أخرى، في الحرب على الإرهاب، وحظر نشاط بعض الجماعات (كجماعة الإخوان المسلمين وحزب الله وغيرها)[30].

4) تضامن الموقف الأردني ومواقف عربية أخرى مع المقاطعة الخليجية والمصرية لقطر لحملها على تغيير سياستها الخارجية ووقف دعمها للجماعات الإرهابية وما تقوم به قناة الجزيرة من تدخل في شؤون الداخلية للدول الخليجية والعربية.

5) استمرار الدعم الخليجي والتوافق في الرؤى بين دول الخليج والأردن ومصر فيما يتعلق بالأوضاع في المنطقة مما يعني عودة فاعلية وتأثير ما عرف بمحور الاعتدال من جديد، وهو المحور الذي يمكن أن يستقطب أطرافاً عربية أخرى في ظل تعاظم التحديات التي تشهدها المنطقة العربية.

الخاتمة:

تخلص هذه الدراسة من خلالها محاورها الأربعة إلى التأكيد على أهمية الروابط والمحددات والقواسم المشتركة، بالإضافة إلى التقارب النظمي، والتوافق المصلحي في تدعيم العلاقات التعاونية الخليجية الأردنية، وأن هذه العلاقات أثبتت قدرتها على الاستمرارية والصلابة في وجه التحديات التي شهدتها المنطقة العربية سواء في العقود الماضية أو في المرحلة الراهنة، وأنها مرشحة للاستمرارية ومزيد من التعاون في ظل التقارب في رؤى صانعي القرار الخليجي والأردني، وإدراكهما لمصادر التهديد وسبل المواجهة.

وأن عظم التحديات التي تشهدها المنطقة نتيجة الحراك الشعبي العربي من جهة، والاستراتيجيات الدولية تجاه المنطقة من جهة ثانية، ومواقف دول الجوار من جهة ثالثة، قد تدفع بهذه العلاقة إما إلى مزيد من التقارب، أو إلى حالة من الفتور والافتراق، أو إلى البحث عن تعزيز وتوسيع دائرة هذا التقارب ليشمل دولاً عربية أكثر ثقلاً، وذلك ما تم مناقشته في المحور الأخير من هذه الدراسة.

ورغم احتمالية حدوث أي من هذه السيناريوهات بناء على ما تعتمد عليه من حجج، إلا أن السيناريو الثالث يعد الأكثر احتمالاً، لاعتبارين أساسيين وهما:

1) صمود هذه العلاقة لفترة طويلة نسبياً.

2) عظم التحديات المشتركة في المرحلة الراهنة واحتمال استمرارها، مما يرجح هذا

السيناريو بدرجة أكبر.

وقد تأتي المستجدات على مستوى مآلات الأزمة السورية أو اليمنية بما هو جديد وكفيل بإعادة صياغة المواقف الدولية والإقليمية والعربية، بما فيها العلاقات الخليجية الأردنية وفق أحد هذه السيناريوهات على حساب السيناريوهات الأخرى، أو ربما تأتي بما هو مغاير لكل هذه السيناريوهات، خاصة في ظل المعرفة بأن إمكانية صدق التنبؤ في العلوم الإنسانية تبقى ضعيفة، ومن المتوقع أن تكون ضعيفة بدرجة أكبر في ظل المعرفة بتعدد وتداخل العوامل المؤثرة في حالة التأزم العربي، وفي صياغة خارطة التحالفات العربية والإقليمية والدولية تجاهها.

هوامش الدراسة

(1) **علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1978، ص ص 16-17.

(2)**محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 3، 2013، ص125 – 126.

(3)**علي محافظة، ندوة سياسة الأردن الخارجية**، مركز الرأي للدراسات، الأردن، 2008، الموقع الإلكتروني:
http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=296

(4)الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة وكيبيديا:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%87%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

(5)**علي محافظة، ندوة سياسة الأردن الخارجية**،مرجع سبق ذكره.

(6) **محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 164 – 167، ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع رسالة دكتوراه غير منشورة بعنوان: **راكز سالم العرود، السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبدالله الثاني من 1999 – 2006**، الإمارات العربية أنموذجاً، جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007، الموقع الإلكتروني:
http://elibrary.mediu.edu.my/books/2014/MEDIU4842.pdf

(7)**علي محافظة، ندوة سياسة الأردن الخارجية**،مرجع سبق ذكره.

(8)**عدنان هياجنة، محددات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة آراء حول الخليج، الموقع الإلكتروني: http://araa.ae/index.php?view=article&id=3291:2014-08-13-23-20&Itemid=172&option=com_content

(9)**خالد بن نايف الهباس، السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية**، جريدة الحياة، لندن، 14 أغسطس 2011، الموقع الإلكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1691/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.aspx

(10)**خالد بن نايف الهباس، السياسة الخارجية السعودية بعد رحيل أوباما**، جريدة الشروق، القاهرة، 5 مارس 2017، الموقع الإلكتروني:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=05032017&id=cc391d53-c588-49c5-8a5e-cf5c3d762562

(11)**عدنان هياجنة، محددات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مرجع سبق ذكره.

(12) لمزيد من التفاصيل حول تأثير عولمة السياسة والاقتصاد والثقافة على النظم السياسية العربية يمكن الرجوع إلى: **محمد سعد أبو عامود، النظم السياسية في ظل العولمة**، القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2013.

(13) الموقع الإلكتروني لسفارة الإمارات في الأردن:
http://uae-embassy.ae/Embassies/jo/Content/1254

(14)**سلامة، غسان، الدبلوماسية العربية في عالم متغير**، المؤتمر السنوي لمركز الخليج للدراسات، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2003، ص 45 – 52. وكذلك ناصيف حتي المرجع نفسه، ص 94 – 96.

(15)http://www.wam.ae/ar/news/emirates-arab/1395239620314.html

(16)**محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، مجلة السياسة الدولية، إبريل 2013.

(17) لمزيد من التفاصيل حول العوامل المؤثرة في السياسة الدولية للدول، وسلوكها تجاه بعضها البعض يمكن الرجوع إلى: **محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 149 – 157.

(18)**حبيبة محسن، الخليج والتفاعلات العربية 2011 – 2012**، التقرير الاستراتيجي الخليجي، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، 2012، ص 101.

(19)**معتز سلامة، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي**، القاهرة، مجلة السياسية الدولية، الموقع الإلكتروني:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/1782/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B9%D9%88%D8%AF-.aspx#desc

(20)**زياد الدباس، المنحة الخليجيّة إلى الأردن لن تتوقف**، جريدة الحياة، 7 فبراير 2016، الموقع الإلكتروني:
http://www.alhayat.com/Opinion/zeiad-aldabas/13813238/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81.

(21)**الأردن والمغرب يشاركان في اجتماع خارجية التعاون الخليجي**"، العربية نت. 27 نوفمبر 2013.

(22)**فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية**، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 171 – 184.

(23)**سريان بدرانة "محمد سعيد" فالح بدارنة، الأهمية الجيوبوليتيكية للأردن دراسة في الجغرافيا السياسية**،اربد: دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

(24)**رجاء طلب، الأردن وتحديات 2016**، الموقع الإلكتروني لجريدة الرأي الأردنية:
http://www.alrai.com/article/759156.html

(25)**زياد الدباس، إصلاحات في الأردن والمغرب لتعزيز تكاملهما مع دول الخليج**، لندن، جريدة الحياة، 24 نوفمبر 2014، الموقع الإلكتروني:
http://www.alhayat.com/Articles/5840510/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC

(26) لمزيد من التفاصيل حول تأثير إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة الإقليمية والدولية على السياسة الخارجية للدول يمكن الرجوع إلى: **محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، صص 414 – 415.

(27)**خليدة كعسيس خلاصي، الربيع العربي بين الثورة والفوضى**، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد، ص 227 – 229. ولمزيد من التفاصيل حول موضوع الفوضى الخلاقة يمكن الرجوع إلى: د. أحمد بن سعادة، الجزائر، مكتبة العالم الثالث، 2012.

(28)**مريم سلطان لوتاه، النظام الإقليمي العربي ومعادلات القوة العالمية**، المؤتمر السنوي السادس عشر لمركز الخليج للدراسات 2015، الشارقة، جريدة الخليج، ص 43 – 66.

(29)**افتتاح قمة التعاون الإسلامي في إسطنبول**، 14 إبريل 2016، العربية نت، الموقع الإلكتروني:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2016/04/14/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-

%D8%AA%D9%86%D8%B7%D9%84%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-
%D9%88%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%B7%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7.html
(30)**الجامعة العربية تصنّف «حزب الله» منظمة إرهابية**، دبي، جريدة البيان، 12 مارس 2016، الموقع الإلكتروني:
http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-03-12-1.2593149